الأمم المتحدة S/PV.4883

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٨٣**

الثلاثاء، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد تفروف	(بلغاريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	الجمهورية العربية السورية	السيد المقداد
	شيلي	السيد مونتيوز
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد بلنغا – إبوتو
	المكسيك	السيد بروغافيلوي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٢٤ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والفقرة ١٢ من القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) (S/2003/1149)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٢٤ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والفقرة ١٢ من القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) (S/2003/1149)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من القائم بالأعمال المؤقت للعراق يطلب فيها دعوة معالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق، للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة ، أعتزم، بموافقة المجلس، وكما اتفق عليه في مشاوراته السابقة، دعوة معالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق، للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد زيباري (العراق)، مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام (A/2003/1149) المقدم عملا بالفقرة ٢٤ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والفقرة ١٢ من القرار ١٥١١ (٢٠٠٣). وأود أيضا أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثائق التالية: رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى القائم بالأعمال المؤقت في البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2003/1169)؛ ورسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ موجهة من القائم بالأعمال المؤقت في البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2003/1170).

أرحب بحضور الأمين العام، السيد كوفي عنان، هذه الجلسة، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): نجتمع بعد ثلاثة أيام من إلقاء قوات التحالف القبض على صدام حسين. وإلقاء القبض عليه ليس مجرد رمز لسقوط النظام السابق في العراق. وإنما هو أيضا فرصة لبداية جديدة في المهمة الحيوية لمساعدة العراقيين على الإمساك بزمام السيطرة على مصيرهم – ولمساعدتهم على إنشاء عراق آمن مستقر مستقل يمكنه مرة أخرى أن يحتل مكانه اللائق في المنطقة وفي المجتمع الدولي.

إن مهمة إعادة الممارسة الفعالة للسيادة بالنسبة للعراقيين، في شكل حكومة مؤقتة، مهمة عاجلة. وبينما قد لا يوجد وقت لإجراء انتخابات حرة وعادلة وموثوق بها لتحقيق ذلك الغرض، فإن من الضروري أن تكون العملية المفضية إلى تشكيل حكومة مؤقتة عملية شاملة بشكل كامل وشفافة. وينبغي أن تشعر كل شريحة من شرائح المجتمع العراقي بأنها ممثلة في المؤسسات الناشئة في بلدها. وينبغي ألا يشعر أحد بأنه مستبعد، ريثما تجري انتخابات حرة للجمعية التأسيسية والبرلمان في وقت لاحق. ولا بد أن يحظى العراقيون بملكية حقيقية للعملية التي يحكمون بها.

واسمحوا لي أن أقول إن من الصواب أن صدام حسين يجب أن يحاسب على الأفعال السابقة، باتباع إجراءات تفي بأعلى المعايير الدولية لمراعاة الأصول القانونية.

وستكون المحاسبة على الماضي جزءا هاما من تحقيق المصالحة الوطنية – وهي عملية حيوية للعراق ولجميع العراقيين.

إن الأمم المتحدة على استعداد للاضطلاع بدورها كاملا في مساعدة العراقيين في استعادة السيطرة على مصيرهم وبناء مستقبل أفضل. والتقرير المعروض على المجلس (S/2003/1149) يبين تفكيري بشأن هذا بتفصيل دقيق.

لقد عقد مجلس الأمن العزم، في القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، على أن تعزز الأمم المتحدة دورها الحيوي في العراق. ولكن المجلس كان أيضا متنبها لحقيقة أنه، بسبب الشواغل الأمنية المستمرة، يمكن أن يستمر عدد قليل من الموظفين الدوليين للأمم المتحدة في العمل داخل البلد في الوقت الراهن. وبالتالي، ما فتئ التحدي الذي يواجهنا هو إيجاد سبل إبتكارية لتكثيف مشاركتنا بالرغم من القدرات المنخفضة على أرض الواقع. ويوضح التقرير المعروض على المجلس كيف حاولنا أن نتصدى لذلك التحدي وكيف نعتزم فعل ذلك في الأشهر القادمة.

وكما يوضح تقريري، بالرغم من النقل المؤقت للموظفين الدوليين إلى خارج البلد، فإن الأمم المتحدة لم توقف أنشطتها في العراق – بل على العكس من ذلك تماما. كما أن هذا لا يعني أننا لن نعود بكامل قوتنا عندما تسمح الظروف. ولكن، في هذا الأثناء، عانت مشاركتنا على أرض الواقع في العمل السياسي الهام وعمل حقوق الإنسان من ضربة شديدة من جراء التفجير الذي وقع في ١٩ آب/أغسطس، وهو التفجير الذي أودى بحياة كثير من العاملين في مكتب الممثل الخاص، الذي كان بمثابة الجزء الأساسي من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

ويحتاج المكتب إلى إعادة تأسيسه. وقد بدأت تلك العملية بتعيين روس ماونتن بوصفه ممثلي الخاص بالنيابة. وسيقود جهودنا لإنشاء أساس لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق يكون مقره خارج البلد. وسيقود أيضا تخطيطنا لعودة البعثة إلى العراق في نهاية المطاف وعلى مراحل حالما تسمح الظروف.

ولا يمكننا أن نقول بقدر من اليقين متى ستسمح الظروف في الواقع بعودة الموظفين الدوليين إلى البلد على أساس دائم. لكن هناك الكثير مما يمكننا القيام به، ونقوم به بالفعل، من خارج البلد. إنني بالذات أبقى على اتصال وثيق برؤساء الدول أو الحكومات ووزراء الخارجية والسفراء، سعيا إلى بناء توافق عالمي في الآراء حول الطريق إلى الأمام. ولتلك الغاية عقدت، في ١ كانون الأول/ديسمبر، اجتماعا جمع أعضاء مجلس الأمن مع دول المنطقة. كما أن الفريق الأساسي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، الكائن مقره في المنطقة، سيبقى على اطلاع مستمر على التطورات الرئيسية على الجبهة السياسية وعلى جبهة حقوق الإنسان، وسيقوم باستكشاف السبل التي تقدم الأمم المتحدة بها المساعدة، بينما يمهد الميدان لمشاركة الأمم المتحدة في الأمد الطويل.

وفي غضون ذلك، وكما يبين تقريري، نحن بحاجة إلى وضوح أكبر بشأن ما هو متوقع من الأمم المتحدة، من قبل العراقيين ومن قبل التحالف، من حيث تقديم المساعدة للانتقال السياسي. وذلك ليس، كما استخلص البعض، صيغة تنأى بها الأمم المتحدة بنفسها عن العملية. إن المخاطر أشد من أن يكتفي المجتمع الدولي بمجرد المراقبة من بعيد. وعوضا عن ذلك، فقد طالبتُ بالوضوح، في اتخاذ القرارات العسيرة التي تنتظرنا، ويلزمني أن أوازن بين الخطر المطلوب من الأمم المتحدة أن تقبل به وجوهر الدور المطلوب منا أن نضطلع به. لذا، عليّ أن أعرف كيف ستوزع المسؤوليات ومَن سيتخذ القرارات وأي قرارات ستتخذ. وقبل كل

شيء، عليّ أن أعرف ما يتوقعه العراقيون من الأمم المتحدة وما إذا كنا قادرين على تلبية تلك التوقعات.

ويرجح أن يبقى الوضع في العراق صعبا. وليس لنا أن نتوقع بصورة آلية أن تؤدي نهاية الاحتلال وتشكيل حكومة مؤقتة إلى إنهاء القلاقل، ولو أننا نتوقع أن يطرأ بعض التحسن على هذا الوضع. وأحداث الأيام الثلاثة الأخيرة ينبغي أن تذكِّرنا بأن علينا أن نظل حذرين في تقديراتنا. فليس ثمة عصا سحرية تبدِّل الوضع بين ليلة وضحاها.

لكن من شأن عملية انتقالية تتصف بالموثوقية والشمول وتعمل على توسيع قاعدة الدعم للحكومة العراقية المؤقتة أن توفر أفضل أمل للاستقرار، ولتعبئة العراقيين سياسيا ضد العنف.

وسوف تواجهنا على كل خطوة نسيرها تحديات هائلة. لكن هذه التحديات يمكن التغلب عليها في حال صياغة جدول أعمال عراقي وطني بحق، وفي حال حصول جدول الأعمال هذا على دعم المجتمع الدولي بالإجماع، بما في ذلك جيران العراق والدول الرئيسية في المنطقة، والتي لديها دور حاسم تؤديه.

إن المساعدة السياسية والمالية والعسكرية ستكون لازمة لبعض الوقت. وكما شددت في تقريري، فإن الشعب العراقي يحتاج إلى الاطمئنان إلى أن المجتمع الدولي - بما في ذلك بلدان التحالف الحالية وسواها من البلدان - سيستجيب بسخاء لطلبات المساعدة التي يحتاج إليها. وهو يحتاج إلى التيقن بأن هذا الالتزام سيظل ساريا بعد تشكيل الحكومة المؤقتة وبعد استتباب الأمور في العراق.

إن شعب العراق بملايينه الـ ٢٦ عانى طيلة عقود من الحرب والجزاءات والجور والبؤس. وهو يمر حاليا بعملية سوف تحدد مستقبل بلده، لصالحه، ولذكرى أولئك الذين ضحُّوا بحياهم لمساعدته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الآن الكلمة لسعادة السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق.

السيد زيباري (العراق) (تكلم بالانكليزية): كان يوم السبت تاريخيا للعراق. لقد انتظرنا نحن العراقيين طويلا لنرى نهاية بؤسنا، وها قد رحل صدام حسين أخيرا، ومعه مشاعر الخوف وممارسات الإبادة والرعب التي كان ينزلها بشعبه، ولن يعود أبدا، بل إن سيحاسب الآن أمام الشعب العراقي على جرائمه التي ارتكبها ضد البشرية. وقد أصبح بإمكان العراقيين أخيرا أن يشرعوا في عملية التعافي التي طال انتظارها من خلال السعي إلى الوحدة والسلام والمصالحة الوطنية دون أن يحوم شبح الشيطان فوق رؤوسهم.

ونيابة عن الشعب العراقي، أود أن أشكر التحالف على الدور الذي أدّاه في تسليم هذا السفاح إلى أبناء الشعب الذي أمعن في التنكيل بهم حتى تأخذ العدالة أخيرا مجراها بحقه. لكن علينا، ونحن نحتفل بذلك، أن نثابر على جهودنا من أجل تمكين شعبنا من تسلّم زمام مصيره بنفسه في أقرب فرصة ممكنة وجعل القبض على صدام يغدو بداية حقبة جديدة في تاريخ العراق.

وفقا للفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٥١١ (٢٠٠٣) الذي دعا مجلس الحكم إلى تحديد جدول زمني لصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات ديمقراطية، نود أن نعرض على مجلس الأمن الجدول الزمني المبين في الاتفاق بشأن العملية السياسية. لقد تم التوقيع على هذا الاتفاق في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر بين مجلس الحكم العراقي وسلطة التحالف المؤقتة في بغداد، وهو يحدد المراحل والشروط الرئيسية التالية.

سيقوم مجلس الحكم العراقي، بالتشاور مع سلطة التحالف المؤقتة، بصياغة قانون أساسي يحدد جدولا زمنيا يفضي إلى الانتخابات، وتفويض إدارة انتقالية عراقية ذات سيادة، والمبادئ الواجب اتباعها قبل وضع دستور دائم. وتشمل العناصر الرئيسية أحكاما تتعلق بحقوق الإنسان وضمانات للحريات، وهيكلا اتحاديا للعراق، وسيطرة مدنية على القوات المسلحة العراقية، واستقلالية القضاء وجدولا زمنيا لصياغة دستور جديد للعراق والتصديق عليه وإجراء انتخابات مباشرة. ويتوقع أن تنجز الموافقة على القانون الأساسي بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

وسوف تنجز الاتفاقات الثنائية مع التحالف بشأن الأمن ومركز قوات التحالف في العراق بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٠٤.

أما انتخاب أعضاء جمعية وطنية انتقالية فسوف يجري عن طريق عقد مؤتمرات للمناطق في محافظات العراق الـ ١٨ بتنظيم من لجنة وطنية مؤلفة من شخصيات عراقية مختارة. وسوف يلتمس من مختلف الأحزاب السياسية والمجالس المحلية والأوساط المهنية والأكاديمية والمدنية ومجموعات العشائر والطوائف أن تسمي مرشحيها لهذا الغرض. وسوف يعمد كل مؤتمر من مؤتمرات المحافظات المعنية إلى انتخاب ممثليه في الجمعية الانتقالية الجديدة بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤.

ثم تبادر الجمعية الانتقالية بانتخاب سلطة تنفيذية وتعيين الوزراء، وهؤلاء سيشكلون الإدارة الانتقالية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وهو التاريخ الذي تسلِّم فيه هذه الهيئة سلطات سيادية كاملة؛ وبعد ذلك يصار إلى حل إدارة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم.

ووفقا للجدول الزمني المفصّل في القانون الأساسي، سوف يقوم الشعب العراقي بحلول ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥ بانتخاب مؤتمر دستوري مباشرة لوضع دستور دائم للعراق. وسوف تعرض مسودة نهائية ويجري استفتاء شعبي للتصديق على الدستور.

وسوف تجري انتخابات لاختيار حكومة عراقية جديدة، استنادا إلى الدستور الجديد، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وهو الموعد الذي تنتهي فيه صلاحية القانون الأساسي.

إن هذه الخطة تبين بوضوح الخطوات التي يجب أن نتخذها لإعادة السيادة الكاملة بصورة شرعية إلى العراق، من خلال إدارة انتقالية مؤقتة تتجسد في نهاية المطاف في دستور تاريخي جديد لبلدنا. وقد اتفق مجلس الحكم بالإجماع على الجدول الزمني هذا منذ البداية. ولا نرى فيه أي لبس ونعتبره شاملا وقابلا للتحقيق، ونحن ملتزمون بالكامل بتطبيقه. لكننا نشدد على أن التقدم سوف يظل يتوقف على الحالة الأمنية في العراق، ولن يكون الطريق سهلا حتى نشهد أوجه تحسن حقيقي. إن القبض على صدام حسين سوف يلحق ضربة قاصمة بمؤيديه السابقين المضلّلين، لكن علينا أن نمكِّن العراقيين من أن يمسكوا بزمام أمنهم بأنفسهم. والجدول الزمني هذا يقدم مهلة واضحة لنقل هذه المسؤولية إلى العراقيين، لكن ذلك يجب أن يسير بمواكبة العملية السياسية باتجاه قيام حكومة عراقية ذات سيادة.

العراق بلد تأذى من تركة عقود من المعاناة الإنسانية التي لا يمكن تصورها، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وآثار السياسات المنهجية الرامية إلى تمزيق وحدة البلد على أسس طائفية ودينية. وما ترونه اليوم هو جهد لم يسبق له مثيل فيما بين الزعماء والجماعات السياسية والدينية والعرقية والطائفية للتوحد ضد طغيان الماضي والعمل معا على بناء مستقبل ديمقراطي لشعبنا. ويتطلب هذا الزخم تشجيعا واعترافا دوليين حتى يتسنى للشعب العراقي أن يتقدم

بثقة وأمل. ويجب ألا يعيش العراق بعد الآن في الماضي بل يجب أن يتطلع إلى المستقبل، وإن الأمم المتحدة هي المنتدى الرئيسي للعمل الدولي الجماعي لمساعدتنا على بلوغ أهدافنا في إعمار بلدنا وإشاعة الديمقراطية فيه.

وما فتئ الشعب العراقي يرحب دوما بالدور الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في العراق ويقدِّر خدماتها الإنسانية والتزامها بالبرامج التي ما برحت تشكِّل شريان الحياة للكثير من العراقيين طوال الأزمة العراقية التي طال أمدها. وأود أن أشيد بالفقيد سرجيو فييرا دي ميلو، الذي كان مثلا أعلى للفعالية التي يمكن أن تعمل بها الأمم المتحدة في العراق. ويمكن لمن تشرّف منّا بالعمل معه أن يخبركم عما بذله من جهود في دفع العملية السياسية، ولا سيما في إنشاء مجلس الحكم، ويراودنا شعور عميق بالأسى إزاء وفاته المأساوية المفاجئة.

وتؤكد مساهمته ضرورة التفكير في نطاق الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في العراق على العديد من الأصعدة: الإغاثة الإنسانية وبناء القدرات وبناء الدولة وتعزيز التنمية المستدامة ودفع العملية الانتخابية والسياسية. ومن ثم فإننا نحث على تعيين ممثل خاص للعراق. إذ لا يمكن تقديم مساعدتكم وخبرتكم بصورة فعالة من قبرص أو عمان. وإننا ندرك الخسارة المفجعة التي عانتها الأمم المتحدة في ١٩ آب/أغسطس، ولكن بما أن الأمم المتحدة قدمت تطمينات عبر وجودها في العديد من الحالات الخطيرة والصعبة، فإننا نود أن نبدي استعدادنا ورغبتنا في المساعدة على توفير ما يلزم من الأمن لكي نشهد عودتها إلى العراق.

ونود أن نعرب عن ترحيبنا بقيام الأمين العام بتعيين السيد روس ماونتن ممثلا خاصا بالنيابة، ونتطلع إلى لقائه في بغداد لمناقشة الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة وعملياتها في العراق.

ونهيب بأعضاء الأمم المتحدة أن يتجاوزوا خلافاتهم حول قرار شن الحرب على العراق والالتقاء للتوصل إلى توافق دولي في الآراء. وينبغي ألا تكون تصفية الحسابات مع التحالف الذي قادته الولايات المتحدة على حساب المساعدة على تحقيق الاستقرار للشعب العراقي. فهذا النزاع حول اختلاف المواقف السياسية يحتل مكانا متأخرا بالنسبة للكفاح اليومي لذلك الشعب من أجل الحصول على الأمن والعمل والحريات الأساسية وجميع الحقوق التي عهد إلى الأمم المتحدة برفع لوائها.

ونحن في العراق الجديد نمد أيدينا إلى جيراننا، وإلى سائر أعضاء المجتمع الدولي، إلا أننا نصر على الاضطلاع بدور كامل في أي مبادرة تتعلق بمستقبل بلدنا. وبدون المشاركة العراقية في المناقشات التي تتعلق بالمصالح العراقية، كفريق الاتصال التابع للأمم المتحدة المنشأ مؤخرا، فإنه لا يمكن اعتبار القرارات التي تتخذ سارية. فالعراق بلدنا وآراؤنا لا يجوز أن تستبعد. وإننا كعراقيين، نعارض بشدة الآراء التي تشكك في مشروعية السلطات العراقية الحالية، وأود أن أذكِّركم بأن مجلس الحكم هو أكثر الهيئات الحاكمة في المنطقة تمثيلا وديمقراطية. ولهذا السبب، ينبغي لأعضاء مجلس الأمن أن يمدوا أيديهم لنا ويشتركوا معنا في تشجيع هذه الديمقراطية الوليدة في منطقة معروفة جيدا بحكمها الاستبدادي.

ونود أن نقول بكل احترام إن الحالة في العراق أكثر تعقيدا من الحالة في أفغانستان أو الصومال. ويعني موقع العراق الجغرافي والاستراتيجي أن التطورات فيه تؤثر في الأمن والاستقرار عبر منطقة الشرق الأوسط برمتها. وتقع على عاتق الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولية دولية لزيادة التعاون والتغلب على خلافاتهم لمساعدتنا على محاربة الإرهاب. ويعتبر العراق بصورة متزايدة بمثابة مغنطيس

يجتذب الإرهابيين وكل الذين يودون نقل حربهم ضد الولايات المتحدة إلى بلدنا.

لكن هذه المشكلة ليست مقصورة على التحالف وحده. ومثلما تعتبر شرور الإرهاب ظاهرة عالمية، فإنه لا يمكن النظر إلى الحالة الأمنية في العراق في معزل. إن العواقب التي ستسفر عن السماح للإرهابيين بالفوز في العراق ستتخطى حدودنا ولن يكون أي بلد في مأمن منها. ويمثِّل الجدول الزمني الذي قدم إليكم اليوم تقويما للعراق الديمقراطي المستقر في المستقبل في قلب الشرق الأوسط، وإننا جميعا نضع مصالح العراق الوطنية في صميم قلوبنا ونتحمل جميعا المسؤولية عن تحقيقها.

قبل عام كان مجلس الأمن منقسما على نفسه بين الذين كانوا يودون استرضاء صدام حسين والذين كانوا يريدون محاسبته. وقد عجزت الأمم المتحدة، كمنظمة، عن إنقاذ الشعب العراقي من طغيان قاتل استمر أكثر من ٣٥ عاما، وها نحن اليوم نكشف عن قبور آلاف الضحايا في شهادة مفزعة على ذلك العجز. ولا يجوز للأمم المتحدة أن تخذل الشعب العراقي مرة أخرى.

بعد ثمانية أشهر من التحرير بدأ العراقيون بالعودة ببطء والوقوف على أقدامهم بمساعدة أصدقائهم من دول التحالف، وهم ينتظرون بفارغ الصبر مساعدة المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة. ولهذا، فإننا نلتمس منكم اليوم ما يلي: نرجوكم أن تضعوا خلافاتكم جانبا، وتوحِّدوا جهودكم وتعملوا معنا ومع جميع الذين ساهموا وضحوا بالكثير من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة في عراق ذي سيادة متحد وديمقراطي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير خارجية العراق على بيانه.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود أن أدعو الأمين العام ووزير خارجية العراق وأعضاء المجلس إلى جلسة سرية لمواصلة مناقشتنا حول الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.